فعالية المواطنين القاطنين بمدينة حمد و دور العائلة في الوقاية من الجريمة

الباحثة: ذكريات أحمد عبدالله

المقدمة

يختلف الناس في الطباع و الشخصيات والتصرفات، ولكن برمجتهم الداخلية لأداء الجيد والمفيد من الأمور أمر يعود بالمصلحة على المجتمع.
يكتسب الناس المهارات في مرحلة الطفولة ويميزون بين الخطأ والصواب من خلال إرشادات الوالدين ومن يعيشون معهم في البيئة المحيطة، والأشخاص الذين حرموا من التوجيه الصحيح والنصح والضمير الحي يكونون عرضة لارتكاب الأخطاء والجرائم، ولكن تمنحهم الحياة الفرص و التحديات ليتغيروا للأفضل، بالإضافة إلى دعم و إرشاد الأصدقاء و رجال الشرطة و الدين. و تعد طريقة الثواب والعقاب معادلة أخرى من أجل الصلاح. ولكن البعض يرفض الإصغاء لصوت الضمير، وهناك من يعاني من مرض عقلي أو مشاكل نفسية ناتجة عن تجربة سيئة أو تعامل غير مناسب مع المشاعر الجانحة و الميل للتصرفات الخاطئة و الإدمان، كل تلك العوامل قد تقود لتصرفات إجرامية.

تعد الجريمة خرقًا للقواعد و تعديًا على حقوق الأفراد و المجتمع مما ينتج عنه كسر لقواعد و ضوابط النظام الجنائي للدولة. والوقاية من الجريمة عبارة عن استراتيجيات وأفعال متعددة يقوم بها فريق يتكون من أشخاص من اختصاصات متعددة و مؤسسات و نظام قضائي يتكون من مواطنين و عائلات و مدارس و مراكز اجتماعية و رجال الشرطة.

وتعد الوقاية من الجريمة نتيجة لممارسات المواطنين المتمركزة على إعدادات مؤسسية مختلفة، منها المرحلة الاجتماعية التي يلعب الفرد فيها أدوارًا مختلفة مثل دور الأبوين و الجار و الموظف و المدرس و رجل الدين. فحدود تلك الإعدادات مهمة، فقد توصلت الكثير من الدراسات المتعلقة بالوقاية من الجريمة على أهمية 7 إعدادات مؤسسية وهي العائلة و المدرسة و المجتمع و سوق العمل و المراحل الاجتماعية و المؤسسات والسلطات الشرطية والمراكز القضائية والإصلاحية. فالتعاون والتنسيق والالتزام بين جميع المؤسسات المذكورة يؤدي إلى تكوين إطار فاعل للوقاية من الجريمة. (Sherman et al.,2002)

للمدرسة دور في الوقاية من الجريمة، فقد أثبتت برامج التدخل المبكر للأفراد المتوقع تورطهم و التعليم الخاص و مراعاة الأطفال ذوي الاضطرابات في المشاعر و التصرفات تأثيرها في الوقاية من الجريمة. (Mann & Reynoids 2006)

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وتمتلك العائلة دورًا مهمًا أيضًا في الحد من الجريمة، فالتفكك الأسري و غياب الارتباط والدفء بين أفراد الأسرة و انعدام وسلبية التواصل و ضعف الرقابة الأسرية و النزاعات الأبوية والحرمان عوامل ينتج عنها الإتيان بالتصرفات الإجرامية المبكرة عند الصغار. (Mitchell et.al., 2010)

ومن المهم أن يكون للمواطنين دور في الوقاية من الجريمة من أجل بيئة سليمة وصحية. فالتزام كل فرد يأتي من خلال المشاركة عبر تصرفات و تقنيات سليمة والمشاركة في برامج منظمة من أجل فوائد وتأثيرات كبيرة.

ويأتي الدور المهم للمواطنين بلعب دور العين والأذن للمجتمع، بالإضافة إلى دورهم الممتد لملاحظة و تبليغ الشرطة عن أي نشاط مريب، كجزء من التزاماتهم وولائهم المجتمعي والوطني. ولا تشجع الشرطة تورط الأفراد لفظيًا أو جسديًا بشكل مباشر بالتعامل مع تلك الأنشطة الإجرامية المريبة، لكون سلامة المواطنين من الأولويات. فعلى المواطنين التبليغ عن جميع التفاصيل وعدد المجرمين وأوصافهم التي تتضمن الطول ولون الشعر و البشرة وعلامات أخرى مهمة. فقد ساعدت تلك التفاصيل في التعرف على المجرمين وهي طريقة مهمة للوقاية من الجريمة، ومن خلال هذه الدراسة أقوم بقياس فعالية مشاركة المواطنين القاطنين بمدينة حمد في مملكة البحرين في الوقاية من الجريمة ونظرتهم لدورهم في الوقاية من الجريمة.

التقييم الأدبي

معدلات الجريمة في البحرين منخفضة كما ذكر في دراسة نفذت من قبل الدكتور روبرت وينسلو (Winslow, n.d), فتظهر مقارنة عن معدلات الجريمة بالعالم بأن معدلات الجريمة في البحرين منخفضة بالمقارنة بالدول الصناعية، من خلال عمليات حسابية لمؤشر الجريمة لمكتب التحقيقات الفدرالي شملت جرائم تتعلق بالقتل و الاغتصاب القسري والسرقة والاعتداء والسطو وسرقة السيارات.

وتمتلك البحرين نظرة لحل المشاكل و المحافظة على الأمن ليس فقط على مستوى الدولة، إنما على الصعيد الإقليمي فقد وقعت حكومة البحرين في 24 ابريل 2008 اتفاقية أمنية مع الناتو لتعزيز الأمن في البلد. وتتضمن الاتفاقية تبادل المعلومات الأمنية كما صرح مسئول بوزارة الخارجية وهو الشيخ عبدالعزيز بن مبارك آل خليفة للصحفيين.

"تنظم الاتفاقية عملية تبادل المعلومات بين البحرين والناتو، وتعد تلك المعلومات مهمة للطرفين لحل ومنع المشاكل أو الكوارث الأمنية، مثل: التسرب الإشعاعي

من محطة نووية في المنطقة،" وأضاف الشيخ عبدالعزيز: وكجزء من الاتفاقية توفر الناتو تعاونًا عمليًا في مجالات تتعلق بمكافحة الإرهاب و أمن الحدود و المشاركة بتدريبات الناتو و مكافحة أسلحة الدمار الشامل. (AFP, 2008)

وقد أقرت المملكة مؤخرًا استراتيجية بحرمان المواطنين الذين ثبت تورطهم في جرائم و عمليات شغب و تخريب من الخدمات الحكومية التي تتضمن الخدمات الصحية و مجانية التعليم (الأيام 2010). فقد صرح مصدر مسئول لصحيفة الأيام بأن الحكومة مستعدة بأن تأخذ خطوات صارمة ضد مجموعات ثبت تورطها بأنشطة إرهابية. وقد أضاف المصدر بأن أي من المتورطين بهذه الأنشطة سيحرم أيضًا من فرص التوظيف في القطاع العام.(Shamada 2010)

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتلك الدول في مفترق الطرق بين آسيا وأوروبا وأفريقيا قد أضاف مزايا متعددة إلى المنطقة بصور مختلفة، ولكن عرضهم أيضًا للكثير من السلبيات. حيث يتم استغلال تلك الدول من قبل الأفغان كمنطقة عبور للمخدرات لدول الغرب، وتتعرض دول الغرب أيضًا لمشاكل سوء استخدام المواد المخدرة. وقد اتخذت دول مجلس التعاون خطوات واستراتيجيات لتطوير المستوى الأمني الإقليمي، ومن المقترح عمل بحوث للتوصل لخطوات فاعلة في هذا الخصوص. (measures Gulf Research Center) (Leghari, 2007)

وعلى الصعيد الدولي، فقد تم تمويل 314 برنامجًا للوقاية من الجريمة من قبل لجنة منع الجريمة. "تعمل تلك المنح على تقليل الجريمة وحماية المواطنين" وأضاف بيردو: "نريد حماية الناس بشكل عام و الضحايا و تطبيق القانون من خلال الموارد الإضافية لإتمام المهمة".
"لقد مولت اللجة العديد من المشاريع الناجحة، كبرنامج المراقبة المجتمعية و برنامج شبكة معلومات العدالة الجنائية (بالإضافة إلى برنامج دعاوى المحاكم الالكتروني) و الشرطة المجتمعية و إنشاء برنامج الموارد المدرسية" وقال النائب العام سكوت ثوماس ـ رئيس اللجنة: "نتطلع لمشاريع هذه السنة للمساهمة في التقليل من الجريمة في المجتمعات على المستوى الوطني". (Government, 2009)

وقد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في 12-19 أبريل 2010م في السلفادور/ البرازيل، وأعلن المؤتمر عن استراتيجيات شاملة و توصيات هادفة للتعامل مع التحديات العالمية التي تواجه جهود الوقاية من الجريمة. واشتمل الإعلان على دور كل فرد في المجتمع للمشاركة مع النظام القضائي و فاعلية معايير قوانين و سياسات وبرامج الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة، بالإضافة إلى تعزيز حماية النساء من العنف و تطبيق استراتيجيات

ناجحة للتعامل مع بعض أنواع الجرائم. كذلك اشتمل الإعلان على توصيات لتوفير ميزانية كافية لتمويل و تطبيق برامج وتلبية الاحتياجات التدريبية و فاعلية دور الأمم المتحدة في إدارة جرائم المخدرات من خلال توفير مساعدات تقنية ومعايير دولية لقمع الجرائم ذات العلاقة و الأنشطة الإرهابية.

واشتملت التوصيات معاقبة تمويل الأنشطة الإجرامية والتعرف على الفجوات بين الدول لتسهيل التعاون الدولي في إدارة الجريمة وتقليلها. ومكافحة جرائم الشباب من خلال البرامج التأهيلية لصغار المجرمين و إعادة إدماجهم بالمجتمع، وأهمية حماية الضحايا من الأطفال و الشهود و صغار النزلاء من خلال توفير دعم مالي و نفسي و تعزيز السياسات و القوانين لمعاقبة المجرمين المتورطين بأي نشاط إجرامي ضد الأطفال والشباب. وتشجيع الدول لتشكيل فريق يتكون من أعضاء متعددي التخصصات لإدارة النظام القضائي في مجالات تتعلق بعلم الجريمة و علم الاجتماع و علم النفس. وتشجيع الدول أيضًا على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام على الوقاية من الجريمة من خلال إدماجهم بخطط عمل وطنية و إقليمية و محلية متعلقة بالوقاية من الجريمة. ومناقشة تأثير تطوير وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، خاصة الإنترنت الذي يساهم بزيادة معدلات الجريمة.
ومناقشة مخاطر الإنترنت على الأطفال وتشجيع المؤسسات المجتمعية على إدماج دورهم لحماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية عبر الإنترنت، بدراسة معايير الأمم المتحدة للتأكد من فاعلية القواعد القانونية والقوانين و المحامين و القضاء و المسئولين في المؤسسات الإصلاحية في مجالات تتعلق بتطبيق مثل تلك المعايير والتوصيات من أجل إدماج و تعاون فاعل بين قطاع الأمن و الإعدادات الاجتماعية لتحليل الجرائم. ومناقشة الحاجة لتطبيق استراتيجيات مختلفة للحبس مثل الخدمات الاجتماعية وتوفير التعليم والتأهيل للنزلاء. (United Nations, 2010).

من المهم إتباع منهج إستراتيجي يسلط الضوء على جذور المشكلة من خلال تغيير البيئة الاجتماعية والمادية لزيادة المخاطر على المجرمين من خلال مناقشة كيفية منع النشاط الإجرامي في مجال معين كإجراء أولي . وهناك توجه آخر من خلال العمل على تطوير أفراد المجتمع و علم النفس الاجتماعي عبر التركيز على العائلات و المدارس لكون السلوكيات غير الاجتماعية تكتسب في مناطق تربية ونمو الفرد، فمن خلال البرامج التعليمية و التطوير الاجتماعي المستهدفة فيها الأسر و المدارس فقد ظهر انخفاض في السلوكيات غير الاجتماعية وتحسين في شخصيات الأفراد ذوي الميول الإجرامية. و من ضمن الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا هي تلك المرتبطة بعمليات التنمية المجتمعية ومشاركة المواطنين ودعوة وتنسيق وتنظيم المجتمع المحلي وتحسين الخدمات، والتخطيط الاجتماعي، والتعليم والتوعية. (Lane & Henry, 2004)

وقد بين مان ورينويد (2006) دور التعليم و الأسرة و الزملاء و برامج التدخل المدرسي في التقليل من حالات جنوح الأحداث، حيث أظهرت برامج التدخل المدرسي للأفراد ذوي الميول الإجرامية و التعليم الخاص وتوفير الرعاية للأطفال الذين يعانون من اضطرابات عاطفية و سلوكية تأثيرها في الوقاية من الجريمة، و تبين أن الدور غير الملائم للأسرة والبيئة يعد عامل خطر ويؤدي لجنوح الأحداث الذي يشمل العنف و تعاطي المخدرات والكحول، والمشاركة في أنشطة إجرامية، واضطراب العلاقة بين الوالدين والأطفال بسبب الإشراف الضعيف للآباء و تورط أفراد من العائلة بأنشطة إجرامية و الفقر و العائلة الكبيرة و السكن غير المناسب و مستوى التعليم.

يأتي دور المجتمع ومؤسساته بدعم الشباب المدمنين بتوفير فرص متعددة لبرامج تدخل مناسبة من خلال العلاج و التأهيل التي توفر للناشئة الفرصة للتخلص من الإدمان و الجريمة من خلال إشراكهم في برامج و توفير التمويل للمؤسسات لتشجيع هؤلاء الشباب. وعلى تلك المؤسسات أن تخصص سجلات تحتوي على إحصائيات عن المستفيدين من البرامج والذين انهوا العلاج بنجاح لاستخدام مثل تلك المعلومات لتشجيع الآخرين. (Nissen, 2007)

بإمكان المجتمع توفير برامج وأنشطة ترفيهية مثل النوادي كأداة لتغيير التفكير أثناء أوقات الفراغ الذي يستغل في العادة للتشجيع على الأنشطة الإجرامية. ويجب إدماج مثل تلك البرامج كجزء من برامج مؤسسات التنمية الاجتماعية والقطاع العام والخاص. (Sherman et al., 2002).

واختتم ثيريوت (2006) بأن عوامل مثل غياب الإشراف الأبوي و وجود الأقران الجانحين وانخفاض الأداء المدرسي، وتعاطي المخدرات من أهم الأسباب للأنشطة الإجرامية. وبالرغم من إن هذه المعلومة قد تم تأكيدها منذ وقت طويل، لكن لا تزال هناك استراتيجيات و سياسات تحكم بالجريمة للنظر بالأسباب و السلوكيات الإجرامية المتوقعة و توفير برامج لفهم أفضل و تطوير لخطوات يعتمد عليها للنجاح.

ويعتبر الإيمان عامل آخر مؤثر على السلوكيات الإجرامية، فللإسلام تأثير على تقليل الجريمة بسبب الإيمان القوي بالله و المعتقدات والممارسات مثل وجود رب واحد ينظر لما يفعله البشر والإيمان بالقرآن لكونه آخر الكتب المقدسة والإيمان بيوم القيامة الذي سيحاسب فيه كل عبد عن أفعاله والإيمان بالقدر وهذا الشيء غير متبع في المجتمعات الغربية. (Serajzadeh, 2001-2002)

المنهجية

أجريت هذه الدراسة على سكان مدينة حمد من خلال المقابلات و الاستبانة التي وزعت على المشاركين. وقد غطت الدراسة 300 مشارك: 83 امرأة، يمثلن 27.7% من العينة، و 217 رجل يمثلون 72.7% من العينة. وقد تم تقييم 250 مشارك عن طريق المقابلات واللقاءات التي شملت ملء الاستبانة و 50 مشارك تم توزيع الاستبانة عليهم دون إجراء لقاء معهم. أما أعداد المشاركين حسب الفئات العمرية فهي: 117 مشارك في سن الـ (21-30 سنة) نسبتهم 39%، و 108 مشارك في سن الـ (31-40 سنة) نسبتهم 36% و75 كانت أعمارهم فوق الـ40 سنة، بنسبة 25% من أفراد العينة. وقد تم تصنيف مستويات التعليم لثلاث مستويات، 91 مشارك أقل من الثانوية (30.3%) و 72 حاصلين على الثانوية العامة (27.3%) و 127 حاصلين على مؤهلات علمية أعلى من الثانوية العامة (42.3%). واتبعت الدراسة تصميم البحث الوصفي وقد تم تحليل البيانات عن طريق SPSS إصدار 13.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

النتائج والمناقشة

Types of attacks

		n	%
Do you have any type of protection on your properties?	Yes	296	98.7%
	No	4	1.3%
	Total	300	100.0%
Have you seen any type of attack?	Yes	261	87.0%
	No	39	13.0%
	Total	300	100.0%
Attack on women	Verbally	106	35.3%
	No	194	64.7%
	Total	300	100.0%
Attack on children	Verbally	2	.7%
	Physically	3	1.0%
	Verbally and physically	6	2.0%
	No	289	96.3%
	Total	300	100.0%
Attack on men	Verbally	8	2.7%
	Physically	12	4.0%
	Verbally and physically	31	10.4%
	No	248	82.9%
	Total	299	100.0%

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

تبين الدراسة بأن ما يقارب 98.7% لديهم حماية مناسبة على ممتلكاتهم كأقفال على أبوابهم وسياراتهم عند النوم أو الخروج من المنزل، وهذا يدل على حرص جيد على سلامتهم الشخصية. وقد بين البعض بأنه بالرغم من وجود أقفال في المنازل و السيارات إلا أن عمليات سرقة قد تحدث، وهذا يبين بأن المشاركين يحتاجون لتدابير

سلامة أكثر تطورًا كتجنب الأبواب الزجاجية أو ترك المفتاح في فتحة الباب أومداخل متعددة وغير آمنة، وكذلك الاهتمام بالإضاءة.

المشاركة في التصدي لنشاط إجرامي

		n	%
Did you help in any situation?	Yes	57	19.1%
	No	242	80.9%
	Total	299	100.0%
How did you help?	Personal Interference	28	50.0%
	Calling police	22	39.3%
	Others	6	10.7%
	Total	56	100.0%
Why did not call or witness?	Fear from consequences	85	45.0%
	I dont want trouble	47	24.9%
	I am female and this will affect my reputation	34	18.0%
	It is not my job	19	10.1%
	Others	4	2.1%
	Total	189	100.0%

تطرقت الاستبانة لتحديد تصور المواطنين أو مشاركتهم في التصدي لنشاط إجرامي، وتبين أن 57 منهم (19.1%) ساعدوا بأنفسهم أو قاموا بالاتصال بالشرطة. حيث قام 28 منهم بالتدخل وهذا التصرف غير محبذ من قبل السلطات، بينما ساعد 22 من خلال الاتصال بالمديرية الأمنية وهذه الطريقة الصحيحة من أجل المشاركة الفاعلة.

و عن سبب تجنب البعض المساعدة في التصدي لنشاط إجرامي، قال 45% منهم أن السبب هو خوفهم من عواقب أن يتم استهدافهم من قبل المجرمين أو أن يتم استجوابهم واستدعاؤهم عدة مرات حتى تصل القضية للمحكمة. وقال24.9% بأن السبب هو الرغبة في تجنب التورط بالمشاكل، وهذا يبين ضعف إدراكهم لأهمية دورهم في التصدي مع الشرطة من خلال التعرف على المجرمين ولجعل المجتمع أكثر أمانًا. أما 18% وهم من الإناث فقد بينوا بأنهن نساء وتصديهن قد يؤثر على سمعتهن، وهذا يرجع للخلفية الثقافية فيما يتعلق بالذهاب لمراكز الشرطة، وهناك حاجة لتغيير الاعتقاد بان أي شخص يذهب لمركز الشرطة شخص متورط بتصرفات وأنشطة غير مناسبة. وقد علق 2.1% من المشاركين بأسباب مختلفة.

Reasons behined crime [a]		
	n	%
No employment	90	34.0%
Low education	71	26.8%
Free time	66	24.9%
Poverty	48	18.1%
Parents deprivation	38	14.3%
Family commitments	25	9.4%
No religious scruples	25	9.4%
Outside country interference	25	9.4%
Few clubs	22	8.3%
No parent supervision	21	7.9%
Bahrainization of foreign and multinationality	20	7.5%
Discrimination	19	7.2%
No guidance	15	5.7%
Wrong bringing up	11	4.2%
Conflicts	11	4.2%
Shortness of community police	8	3.0%
Others	7	2.6%

a. Percent was computed out of 265 (valid total)

سئل المشاركون عن أسباب وقوع الجريمة بحسب اعتقادهم و قد أجاب 34% بأن السبب يرجع للبطالة و 18.1% للفقر و 14.3% للحرمان الأبوي و 7.9% قالوا بأن السبب هو غياب الإشراف الأبوي. و تعد البطالة و الفقر أسباب للأنشطة الإجرامية، مثل سرقة المنازل والسيارات و المحلات التجارية و تجارة المخدرات، و تكثر فرص وقوع الجرائم في حالات البطالة والفقر المصاحب بضعف الإشراف الأسري، وهنا يأتي الدور المهم للأسرة في تربية أبنائهم و أهمية الإشراف العائلي المناسب والعلاقات القوية بين أفراد الأسرة. بالإضافة إلى ذلك- وأنا ممتنة للجهود الكبيرة لحكومتنا الرشيدة -المشاريع الناجحة مثل المشروع الوطني للتوظيف و صندوق العمل "تمكين" ، وتلك المشاريع مستمرة إلى الآن.

إلا أن هناك بعض الأفراد الذين تم الاتصال بهم و مقابلتهم قد رفضوا تلك الوظائف لأسباب منها: عدم قبول البعض العمل وفق نظام النوبات أو قلة المردود المالي بالرغم من إن الرواتب لا تقل عن 250 دينار بحريني. وهذا ليس بسبب مقنع برأيي لرفض فرصة العمل، خاصة لمن لا يحمل مؤهلات علمية.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وقد رأى 26.8% من المشاركين بأن سبب التصرفات الإجرامية يرجع إلى تدني مستوى التعليم و 5.7% قالوا إن السبب هو غياب الإرشاد والنصح و 9.4% اعتقدوا بأن الأمر يرجع للالتزامات العائلية.

ويعد التعليم أفضل وأنجح طريقة للوقاية من الجريمة، فتدني مستوى التعليم وعدم الانتظام في تلقي العلم أو غياب دور الأسرة بإرشاد أطفالهم يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، بينما نتج عن التعليم والإرشاد والتأهيل انخفاض معدلات الجريمة.

وقد علل 24.9% بأن السبب يرجع للفراغ، بينما جميع الأسباب متصلة ببعضها البعض، وبعض الأسباب قد تجر وراءها أسباب أخرى أو تؤدي إلى عواقب كثيرة، فإن لم يكن هناك إشراف عائلي و كان أداء الأطفال ضعيفًا في المدرسة، وبعدها تسربوا من التعليم وانتهى بهم المطاف إلى الشارع مع وجود أصحاب السوء فإن المشكلة تزداد سوءًا، وتؤدي كل هذه العوامل لارتكاب نشاط إجرامي. بينما أرجع 8.3% السبب لقلة عدد النوادي الاجتماعية و الرياضية، ورأى الشباب المشاركون في الدراسة بأن توفير النوادي في الأحياء السكنية للمراهقين سيساعد على تأهيل الأفراد وإكسابهم المهارات و القضاء على وقت الفراغ.

وذكر 9.4 ٪ من المشاركين بأن السبب يعود لعدم وجود وازع ديني- رغم كونهم مسلمين -ولكن بسبب الرفقة السيئة أو مرحلة المراهقة الحرجة التي يمرون بها أو عدم الإرشاد تجعلهم لا يتبعون التعاليم الإسلامية ولا يؤدون الفروض الدينية كالصلاة و قراءة القرآن التي تزيد من الإيمان.

وذكر 8.3% من المشاركين بأن السبب يرجع للتدخل الخارجي من قبل بعض الدول، حيث ثبت بأن بعض المؤسسات الخارجية تحرض بعض الجمعيات السياسية في البحرين لزعزعة النظام في الدولة، وهذا الأمر يحتاج إلى عقاب قوي فهو يهدد سلطة الدولة و الأمن الوطني.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وذكر 7.5% بأن السبب يعود للتجنيس، وقد تمت مناقشة هذا الأمر عدة مرات من قبل المسئولين بالحكومة، وقالوا بأن الكثير من الدول تمنح الجنسية لمن يستحقها بعد العيش في تلك الدول لسنوات طويلة. ولكن هذا الأمر لا يعلل الأنشطة الإجرامية والاعتداء على المرافق العامة، وهذا الأمر وأمور سياسية غيرها يمكن مناقشتها في البرلمان.

Suggestion for limiting crime [a]

	n	%
Employment	125	46.5%
Guidance	56	20.8%
Increase community police	51	19.0%
Proper bringing up	39	14.5%
Clubs and stadium	38	14.1%
Advice lectures	32	11.9%
Strict rules and punishment	29	10.8%
Rehabilitation and media educational program	22	8.2%
Helping poor families	22	8.2%
Parent supervision	22	8.2%
Stopping bahranization of foreign	18	6.7%
Others	4	1.5%

a. Percent was computed out of 269 (valid total)

و طلب من المشاركين اقتراح حلول للتقليل من الأنشطة الإجرامية، و بالجانب الآخر ذكرت مطالب المواطنين التي يمكن أن تساعد في إدخال استراتيجيات و توصيات لهذه الدراسة.

و رأى 46.5% من المشاركين بأن الحل يكمن في التوظيف و 20.8% قالوا بأن الإرشاد من قبل الأسرة والمؤسسات الاجتماعية هو الحل الأنسب ورأى 19% ضرورة زيادة أعداد أفراد شرطة المجتمع و 14.5% يرون ضرورة الاهتمام بالتربية الجيدة و 14.1% اقترحوا زيادة أعداد النوادي و 11.9% منهم يرون بأن تنظيم محاضرات إرشادية حل جيد و 10.8% اقترحوا وضع ضوابط صارمة و عقوبات رادعة و 8.2% اقترحوا تنظيم برامج تأهيلية وإعلامية و 8.2% رأوا ضرورة توفير مساعدات مالية للفقراء و 8.2% قالوا بأن توعية الأسر بأهمية الإشراف العائلي عامل أساسي في تقليل الأنشطة الإجرامية و 6.7% اقترحوا توقيف التجنيس.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

تقييم دور الأسرة

	Yes		No	
	n	%	n	%
Is there family cooperation to solve the problem?	125	46.8%	142	53.2%
Is there supervision on children where they go and who sre their friends?	63	23.5%	205	76.5%
Is there supervision on children when they use internet?	61	20.7%	233	79.3%
Is ther any educational role to protect children from addiction or other wrong behavior?	171	60.0%	114	40.0%
Do you think that religious aspect is important to limit crime?	294	99.7%	1	.3%
Is there any fixed time for children to be available at home especially at night?	92	31.0%	205	69.0%

كما ذكر في التقييم الأدبي، فإن دور العائلة مهم في غرس القيم الصحيحة، ويأتي دور العائلة عند وجود التعاون وتوفير الدعم عند الحاجة. وقد سألنا المشاركين عن وجود تعاون بين أفراد الأسرة، وقد أجاب 46.8% منهم بأن هناك علاقة طيبة ودعم عند الحاجة، بينما قال 53.2% بأن هناك غياب للدعم، وهذا يشير إلى التفكك الأسري الذي يمكن أن يؤدي إلى الجريمة. وكان هناك سؤال آخر حول وجود الرقابة "أين يذهبون، ومن هم أصدقاؤهم " وذكر 20.7 ٪ بأن هناك إشراف ورقابة عليهم ، و 79.3 ٪ قالوا ليس هناك أي نوع من الرقابة.

أما فيما يتعلق بدور الأسرة التعليمي و الإرشادي، فقد أجاب 60% من مجموع المشاركين بأنهم يعطون أو يحصلون على الإرشاد المناسب، خاصة فيما يتعلق بعواقب التصرفات الخاطئة و الإدمان والعادات السيئة. وهذا يظهر عامل خطر عند 40% من المبحوثين بسبب عدم الإرشاد.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

أما فيما يتعلق باستخدام الإنترنت، فقد كان السؤال: هل هناك أي نوع من الإشراف في استخدام الإنترنت؟ قال 20.7% بأن لديهم برنامج أمني لحجب المواقع غير الأخلاقية أو توفر الانترنت فقط في غرفة المعيشة. وقال 79.3% لا يوجد أي نوع من الرقابة، مما يشير إلى خطر كبير من الضعف والوقوع في سلوكيات معادية

للمجتمع. فالانترنت مجال إعلامي مفتوح ويمكن أن يؤثر على إرادة الناس إذا لم يتم استخدامه بشكل صحيح، لا سيما في صفوف الشباب من خلال زيارة المواقع غير الأخلاقية التي توفر لهم إثارة جوفاء وإبهار وتشويق للقيام بسلوكيات غير شرعية من نهب وعنف، وأفكار تغزو العقول والقيم والمفاهيم المجتمعية.

وفيما يتعلق بالالتزام بوقت محدد للأبناء للرجوع إلى المنزل وخصوصًا في الليل، قال 31 ٪ فقط بأن هناك أوقات محددة من قبل العائلة للرجوع إلى البيت، مما يشير إلى انخفاض مستوى الرقابة الأبوية التي يمكن أن تؤدي إلى محاولات لسلوكيات معادية للمجتمع.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

الجانب الآخر هو أثر الدين في منع وقوع الجريمة، 99.7 ٪ قالوا بأن الدين له تأثير قوي في منع الجريمة. فالمسلمون لديهم الاستعداد والميل إلى تغيير مواقفهم وسلوكياتهم إذا اهتدوا والتزموا بتطبيق التعاليم الإسلامية الصحيحة.

الخلاصة

نستخلص من هذه الدراسة بأن هناك إجماع ساحق لأهمية مشاركة أفراد المجتمع والسلطة الرسمية في البلاد في مجال الوقاية من الجريمة.

و أشارت الدراسة إلى ضعف دور أفراد المجتمع في مجال الوقاية من الجريمة، وهذا يشير إلى عدم إدراكهم لأهمية دورهم في المشاركة من خلال الإدلاء بشهاداتهم أو استدعاء الشرطة عند ملاحظة أي نشاط إجرامي. وهناك حاجة ملحة لتثقيف وطمأنة الناس حول مشاركتهم وتنمية حس المسؤولية والالتزام عبر مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

وحول دور الأسرة في الوقاية من الجريمة والتي تشمل الإشراف المناسب والتوجيه والتعاون بين أفراد الأسرة والحفاظ على العلاقات الجيدة، فقد كان التقييم العام ضعيفًا ومن هنا تظهر الحاجة إلى جهد جماعي لتعزيز الوعي المعرفي وتطوير استراتيجيات التعامل مع الأطفال والأفراد من خلال برامج للشباب مصممة وفقًا

للحاجات الفردية، وهذا يساعد في تقليل حوادث الاعتداء على الأطفال، والسلوكيات العدوانية التي يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات إجرامية في المستقبل.

وبالرغم من إن الدراسة بينت ضعف مشاركة أفراد المجتمع، ولكن يبدو أنهم يعرفون الكثير عن أسباب وقوع الجرائم والحلول المناسبة لمنع وقوعها، وتؤيد بقوة النتائج التي توصل إليها التقييم الأدبي، والأسباب التي ذكرت فيه مثل البطالة وانخفاض مستوى التعليم، وغياب رقابة الأسرة، والفقر، وقلة المراكز الاجتماعية والتأهيلية واقتراح الحلول مثل التوظيف، وتعزيز الوعي بدور الأسرة في التوجيه والإشراف وإنفاذ القوانين والعقوبات، والنوادي، وبرامج إعادة التأهيل.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

التوصيات:

- وضع قوانين صارمة وتشريعات جنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية والجوانب الاجتماعية والثقافية.
- وضع خطة إستراتيجية وتدابير وقائية لمنع وقوع الجريمة.
- إجراء البحوث والدراسات المتخصصة، واعتماد توصيات من البحوث القائمة على الأدلة في المسائل الجنائية.
- زيادة الوعي العام من خلال الإعلام والتعليم وتنبيه الرأي العام إلى خطورة هذه الجرائم وآثارها على المجتمع والمواطنين.
- تشجيع المواطنين على التعاون والمشاركة مع الجهات الأمنية في الإبلاغ عن الجرائم، واتخاذ تدابير الحيطة لغرض منع الجريمة.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

- توفير وسائل الإعلام الفاعلة التي تبين أثر الجريمة، وتشجيع المواطنين على المشاركة من خلال القيام بدورهم كأفراد وآباء ومؤسسات، من خلال الأخبار

والمسرح والإذاعة والتلفزيون والمعارض والمهرجانات والشعارات والصور والنماذج المطروحة من قبل السلطات الرسمية و الدينية.

- على المؤسسات الحكومية و المجالس البلدية تنظيم محاضرات وحلقات دراسية للمواطنين، والالتقاء بأفراد المجتمع وتلقي الشكاوى والاقتراحات من الجمهور.
- على مؤسسات المجتمع المدني التعاون مع وسائل الإعلام لإبراز أنشطتها وتوجهاتها من خلال إطار متكامل.
- يجب أن تمول مؤسسات المجتمع المدني لمساعدة الأسر الفقيرة والعاطلين عن العمل.
- على مؤسسات المجتمع المدني توفير الدعم الاجتماعي والنفسي، للأفراد العاطلين عن العمل.
- يجب على رجال الدين العمل على تقوية الوازع الديني لأفراد المجتمع لتغيير السلوكيات، والعمل على أن يكون تعليم أفراد المجتمع على الأسس الإسلامية التي جاءت في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- تحسين قوانين العمل والضمان الاجتماعي لتوفير الشعور بالارتياح النفسي.
- تقديم برامج لإعادة التأهيل والمشورة والتوعية للسجناء داخل السجن والتي بدورها تقلل فرص العودة إلى ارتكاب الجريمة.
- أن تكون هناك رؤية واضحة وفهم للجريمة وتكوين هذه الرؤية بالتعاون مع المختصين في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الجريمة.
- الاستفادة من وسائل الإعلام في تعزيز المواطنة ليشعر المواطن بخطورة النشاط الإجرامي، وتأثيره الحالي والمستقبلي على الأفراد والمجتمع.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

- تحديث المؤسسة الأمنية بالاستفادة بكفاءة من التكنولوجيا الحديثة والأسلوب العلمي القائم على الأدلة في التعامل مع المجرمين والنشاطات الإجرامية.
- المشاركة وتبادل الخبرات وتبني استراتيجيات معينة والتدخل الناجح.
- التعاون مع المؤسسات الدينية لإدانة وحظر أعمال التخريب واستخدام المحافل الدينية مثل صلاة الجمعة لبيان أهمية الحفاظ على الأمن في المجتمع.
- تنظيم محاضرات لتوعية المواطنين بشأن التدابير الهامة فيما يخص السلامة الشخصية من أجل تقليل فرص هجوم اللصوص، منها الاختيار السليم للأبواب والنوافذ، والإضاءة المناسبة، والأقفال وغيرها من التدابير.
- نوصي بأن تستضيف وزارة الداخلية المؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في عام 2020، وسوف يعكس هذا تعاون المملكة واهتمامها بمنع الجريمة على نطاق عالمي.
- فرض قانون السلامة في المباني الجديدة لمنع الجريمة.
- الإيعاز للمخططين والمهندسين والمقاولين والمواطنين لاتخاذ الاحتياطات الأمنية لمنع الجريمة في الخطط الهيكلية.
- تعزيز القيم والمبادئ الوطنية لدى الشباب في المراحل الدراسية من خلال إدماج هذه المبادئ في المناهج التعليمية.
- فرض قوانين صارمة ضد الذين حاولوا الاعتداء على الأطفال والنساء.

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center